12 September 2013
Arabic

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون

البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٧ و ٨٣ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه انتباهكم إلى الرسالتين المؤرختين ١٥ و ٣٠ آب/أغسطس الموجهتين
من الممثل الدائم لجمهورية أرمينيا (A/67/964-S/2013/496 و A/67/974-S/2013/519)، المرفق
بكل منهما بيان صادر باسم كيان انفصالي غير شرعي تشير أرمينيا إليه بوصفه "جمهورية
ناغورني - كاراباخ".

وقد أقر دوليا بأن إقليم داغليق غاراباخ (ناغورني - كاراباخ) والمقاطعات السبع
المحيطة بجمهورية أذربيجان تقع تحت الاحتلال العسكري الأرميني. وقد استعملت أرمينيا
القوة العسكرية كي تحتل أراضي أذربيجان وتقيم عليها كيانا انفصاليا تابعا لها. وليس ثمة
أي اعتراف بذلك الكيان بتلك الصفة، وهو يخضع لتوجيه أرمينيا وسيطرتها، وليس في نهاية
المطاف سوى نتاج العدوان والتمييز العنصري والتطهير العرقي. وقد أعلن مرارا عدم شرعية
ذلك الكيان الانفصالي وهياكله على الصعيد الدولي بأكثر الطرق صراحة.



وقد اتخذ مجلس الأمن قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) ردا على استعمال القوة بصورة غير شرعية ضد أذربيجان واحتلال أراضيها. وأكد من جديد المجلس في تلك القرارات سيادة أذربيجان وسلامة أراضيها، وعدم حواز الاستيلاء على الأراضي باستعمال القوة. وذكر المجلس أيضا أن إقليم داغليق غاراباخ جزء من أذربيجان، وطالب بانسحاب القوات المحتلة فوراً ودون شروط من جميع أراضي أذربيجان المحتلة. وقد صيغ على نفس المنوال العديد من الوثائق المعتمدة من منظمات دولية أخرى بشأن النزاع.

وقد خلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن الكيان الانفصالي المذكور آنفاً "لم يُعترف به كدولة بمقتضى القانون من أي بلد أو منظمة دولية"، ومن ثم "لا يمكن في ضوء هذه الخلفية اعتبار القوانين المستند إليها صحيحة من الوجهة القانونية" (إلخان تشيراغوف وآخرون ضد أرمينيا، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، القرار المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الطلب رقم 13216/05، الفقرة ١٠٢).

وحسب ما تبين، فإن محاولات أرمينيا البعيدة عن روح المسؤولية والرامية إلى الترويج لكيان انفصالي غير شرعي تتناقض تناقضا جليا مع الموقف المجمع عليه الذي اتخذته المجتمع الدولي فيما يختص بسيادة أذربيجان وسلامة أراضيها. وفي ضوء تلك الخلفية، فإن المحاولات المستميتة التي تحاول بها يريفان تضليل المجتمع الدولي تشهد بجلاء على عدم رغبة أرمينيا الانصياع للالتزامات التي تقع على كاهلها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ القانون الدولي المقبولة عموماً، وكذلك المشاركة البناءة في الجهود الجارية صوب التوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق المفاوضات.

وليس ثمة شك في أن المزاعم التوسعية التي تطلقها أرمينيا لا سند لها وليس أمامها أي فرصة للنجاح. إن إقليم داغليق - غاراباخ هو جزء لا يتجزأ من أذربيجان، وليس ثمة بديل عن انسحاب القوات المسلحة الأرمينية دون شروط وبشكل تام من الإقليم وغيره من أراضي أذربيجان المحتلة، وممارسة السكان المشردين قسراً لحقهم غير القابل للتصرف في العودة، وإقامة علاقات بين أرمينيا وأذربيجان على أساس احترام كل طرف لسيادة وسلامة أراضي الطرف الآخر.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٧ و ٨٣، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين مهديف

السفير

الممثل الدائم